الفصل التاسع

الإنفاق على التعليم وتمويله

يشار إلى ماينفق على التعليم بمصطلح معروف عند رجال الاقتصاد باسم التكلفة . ويقصد به عادة المصروفات الجارية على التعليم . ومن أشهر الذين عنوا بدراسة نفقات التعليم وتطورها في عدد من البلدان على مدى سنوات مختلفة الباحث الألماني « فردريك إيدنج F . Edding » رائد المدرسة الألمانية التي عنيت باقتصاديات التعليم . وينطلق « إيدنج » في هذه الدراسة من الحقيقة التالية وهي : أن التعليم يمثل المفتاح الذهبي لرفاهية المجتمع الأدبية والمادية ، وأن الجهود التي تبذل من أجلها ما تزال قاصرة عن بلوغ المدى المطلوب . فنفقات التعليم إذا قيست إلى جمله الدخل تكاد تكون ثابتة لا تتطور تطوراً يذكر . في حين أنه ينبغي أن تزداد هذه النَفقات إذا أردنا أن نتمشى مع حركة التقدم الاقتصادي المنشود .

وعلى الرغم من ذلك فقد تزايد الاهتمام بالتعليم وبالانفاق عليه خلال الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية ، عندما بدأت دول أوربا وأمريكا واليابان في إعادة بناء هيكلها الاقتصادي والاجتماعي الذي دمرته الحرب .

وتشمل تكاليف التعليم أو الإنفاق عليه تكاليف الأبنية وتجهيزاتها وصيانتها وأجور المعلمين والموظفين والعاملين الآخرين ، وتكاليف المواد التعليمية والماء والكهرباء وما شابه ذلك . وتشمل التكاليف عند رجال الاقتصاد بما في ذلك تكاليف التعليم ما يسمى بتكاليف أو نفقات الفرصة البديلة Opportuniby Cost ويقصد بها النفقات المتضمنة أو غير المرئية . فالإنفاق على الطالب في التعليم الجامعي على سبيل المثال يشمل التكاليف غير المرئية لما كان يستطيع أن يكسبه فيما لو التحق بالعمل بدلا من التعليم .

وهناك أسلوبان لتحليل التكلفة التعليمية : أسلوب التحليل الشامل الذي يتناول تحليل وضع التعليم بالنسبة للاقتصاد القومي ومقارنة التعليم بالدخل القومي وبالميزانية العامة للبلاد ، ومثل هذا الأسلوب مفيد لعمل الدراسات المقارنة بين الدول المختلفة .

والأسلوب الثاني يتعلق بالتحليل التفصيلي للتكاليف الكلية ووحدة التكلفة حسب نوع التعليم ومستواه والغرض من الإنفاق . أما بالنسبة لنوع التعليم فإن هذا الأسلوب يميز بين تحليل التكلفة بالنسبة للتعليم العام والتعليم الخاص . فقد وجد أن متوسط التكلفة لايكون واحداً في كلا النوعين من التعليم، وبالتالي فإن نوعية الخدمة المرتبة على هذا الفرق يجب أن تؤخذ في الاعتبار . ففي بعض البلاد تكون المدارس الخاصة أقل في المستوى من المدارس العامة ، وفي بعض الحالات يكون العكس . أما تحليل التكلفة حسب مراحل التعليم المختلفة فإنه يقوم على أساس حساب تكلفة التلميذ في كل مرحلة تعليمية على حده في التعليم الابتدائي وفي المتوسط وفي الثانوي . أما تحليل التكلفة حسب الغرض فهو يتوقف على الغرض من تحليل التكلفة ، هل هو دراسة التكاليف المباشرة للتعليم مثلا ، أو التكاليف غير المباشرة أو التكاليف الاجتماعية ؟ وهناك أيضا التكلفة حسب طبيعة الإنفاق ذاته .

تمويل التعليم

من أهم المشكلات القائمة التي تواجهها النظم التعليمية المعاصرة في مختلف الدول ما يتعلق بتوفير المال اللازم للتعليم والتوسع فيه . ويصطدم طموح الدول في تحقيق آمالها التعليمية بهذه المشكلة مهماكان حظ الدولة من الغنى . لذلك قد تضطر الدول إلى التخلي عن بعض مشاريعها التربوية أو تأجيلها للمستقبل . فانجلترا على سبيل المثال لم تستطع أن تحقق أملها في مد سن الإلزام حتى السادسة عشرة في عام ١٩٧٠ ، والولايات المتحدة الأمريكية مع غناها تطمح في زيادة أعداد طلاب الكلية المختلفة ورفع مستوى مدارس الزنوج. والبلاد العربية تسعى جاهدة لتعميم التعليم الأساسي وحددت أكثر من مرة أهدافا للقضاء على الأمية ، ومازالت تسعى للقضاء عليها . وغير ذلك من الأمثلة التي نجدها في كل الأنظمة التعليمية المعاصرة . ويمكن تفسير ذلك في ضوء عاملين أساسيين :

أولا : أن المشروعات التعليمية بما تتطلبه من مبان ومعدات ومعلمين وغيرها باهظة التكاليف ، وتحتاج إلى أموال ضخمة . فما ينفق على التعليم في مصر

على سبيل المثال يصل إلى أحد عشربليونا من الجنيهات حسب ميزانية عام ١٩٩٧ .

ثانيا : أن غلبة القيم الديمقراطية ومبادئ الرفاهية والعدالة الاجتماعية وما ترتب عليه من زيادة طموح الشعوب وكبرآمالهم وتوقعاتهم في الحياة وما صاحب ذلك من زيادة التزامات الدولة بالتوسع في مجالات التنمية والخدمات على السواء قد جعل ميدان التعليم في سباق مستمر مع غيره من الميادين من أجل الحصول على التمويل اللازم .

ويرتبط بهذا العامل الثاني ما نلاحظه في النظم التعليمية اللامركزية - حيث تتسابق السلطات المركزية والمحلية على السواء في فرض ضرائب لتمويل التعليم - من تزايد دور السلطة المركزية فيما تقدمه من أموال ومساعدات للهيئات التعليمية المحلية . ففي الولايات المتحدة يتزايد تدخل الحكومة الفيدرالية في التعليم بالمساعدات المالية ومنح الأراضي وتشجيع أنواع معينة من التعليم والبحث ، على الرغم من أن الدستور الأمريكي ينكر ويغفل مسئولية هذه الحكومة في التربية والتعليم ، ولعل صدور قانون التربية للأمن القومي سنة ١٩٥٨ National Defence Education Act والقوانين اللاحقة لم يكن إلا دليلا على هذا الاتجاه ، ويرتبط بمثل هذا التدخل بالمساعدات المالية ، تخوف السلطات المحلية من وقوعها تحت سيطرة السلطات المركزية نظراً لأن المساعدات تصحب عادة بشروط أو نفوذ للسلطة المانحة لها على طريقة « من يدفع يركب » . أما في النظم المركزية للتعليم فالمشكلة تتعلق أساساً بالحكومة المركزية باعتبارها السلطة المسئولة عن شئون التعليم ومخصصاته . وتحظى المدرسة في النظم المتقدمة بميزانية خاصة بها حتى في النظم المركزية مثل الاتحاد السوفيتي حيث يكون لها ميزانية كاملة تشمل رواتب المعلمين . ولكن ليس للمدرسة في البلاد العربية ميزانية مستقلة على الرغم من أنها الوحدة الإنتاجية الرئيسية ، وهي الأرض الفعلية التي يتم عليها إنجاز العملية التربوية . ولذلك نجد شخصية المدرسة من الناحية المالية فقيرة جداً ، وقد آن الأوان لأن تخصص لكل مدرسة ميزانية مستقلة أو خاصة بها . ومع هذا تساعد المدرسة السلطات التعليمية المركزية في إعداد ميزانية التعليم . وتقوم إدارات التعليم المركزية المختلفة بتجميع هذه الميزانيات وتقديمها إلى السلطات التعليمية العليا . وهذه تقوم

بإعداد الميزانية في صورتها النهائية .

وتختلف مخصصات التعليم بالطبع من بلد لآخر حسب إمكانياته المالية وإن كانت تمثل بالنسبة للدول النامية جزءاً كبيراً من ميزانيتها القومية مع صغر هذه الميزانيات نسبياً وتوالي المطالب العاجلة الملحة عليها . والمعادلة الصعبة لهذه الدول هي كيف تحقق أكبر توسع ممكن في التعليم بالأموال المحدودة المتاحة .

ويعتبر تمويل التعليم في الدول المختلفة من أكثر موضوعات اقتصاديات التعليم جدلا . فهناك اختلافاً في وجهات النظر حول مدى ما تتحمله الحكومات من الإنفاق على التعليم وتمويله في مختلف مراحله وأنواعه . وما مدى ما تتحمله السلطات المحلية من نفقات التعليم إلى جانب ما يرصد في الميزانية العامة للدولة ؟ هل تقدم الحكومة مساعدات مالية للتعليم الخاص والتعليم الديني ؟ والواقع أن دور الحكومة في التعليم وما يترتب عليه من نفقات وأموال يعتمد على عدة عوامل من أهمها :

١- تحقيق ديمقراطية التعليم وشعبيته بالنسبة للتعليم العام لاسيما في التزامها بتوفير حد أدنى من التعليم الإجباري لكل فرد من أبنائها .

٢- تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية لمواطنيها لاسيما بالنسبة للطبقات الفقيرة أو المحرومة .

٣- ما تفرضه مطالب التنمية القومية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من التزامات الدولة تجاه نظام التعليم بمختلف أنواعه ومراحله .

مصادر التمويل

تركز اهتمام الدراسات والبحوث التي أجريت على مصادر تمويل التعليم على نقطتين رئيسيتين . إحداهما تتعلق بمن الذي يدفع تكاليف التعليم ؟ والثانية تتعلق بالمصادر البديلة للتمويل . ومن المعروف بصفة عامة أن الحكومات سواء كانت مركزية أو محلية هي التي تتحمل العبء الأكبر في تمويل التعليم إلى جانب المصادر الأخرى كالهبات والتبرعات ومصاريف الطلاب . وقد يكون مصادر التمويل كما في البلاد الغربية أفراداً أثرياء أو مؤسسات صناعية وتجارية أو الكنائس أو المنظمات الخيرية .

وتشكل الضرائب المباشرة وغير المباشرة أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها حكومات الدول المختلفة ومنها تتكون ميزانياتها . وهناك بعض مصادر التمويل الأخرى الجانبية مثل المصروفات المدرسية والهبات والتبرعات المحلية والمساعدات الدولية سواء من حكومات الدول بموجب اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف ، أو من المؤسسات الخيرية الكبرى ، أو من الهيئات والمنظمات الدولية . وهذه المصادر الأخيرة وإن كانت مفيدة أحياناً إلا أنها مصادر مؤقتة وغير دائمة وترتبط غالباً بقيود أو شروط معينة تحد من حرية الدولة المستفيدة في التصرف فيها . وفي كل هذه الأحوال فإن الدولة المستفيدة تساهم عادة بجزء من النفقات، وفي مصر والدول العربية بصفة عامة يمول التعليم الحكومي من الأموال العامة للدولة بصفة رئيسية ، إلى جانب بعض المصادر الأخرى التي سبق أن أشرنا إليها. وهناك مصادر أخرى للتمويل تتبعها دول مختلفة منها السلف التعليمية للطلاب والكوبونات التعليمية .

السلف التعليمية أو الطلابية : Student Loans

كان النظام السائد في كثير من الجامعات لاسيما الجامعات الأوروبية والأمريكية ما يسمى بنظام المنح الدراسية Grants التي تمنح للطلاب لمساعدتهم على الدراسة . وهي منح مالية بمبلغ معين لايرد . ولكن نظراً لزيادة الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والعالي في السنوات الأخيرة ، والتزايد المستمر في أعداد الطلاب الملتحقين به ، وما يترتب على ذلك من زيادة الأعباء المالية لتمويله بصورة لم تعد تتحملها ميزانيات الحكومات بدأ التفكير في مصادر بديلة للتمويل منها نظام السلف Loans .

وقد نادى بهذا النظام بعض الاقتصاديين البريطانيين منهم بريست Prest (١٩٦٦) وبيكوك Peacock ووايزمان Wiseman (١٩٦٤) وبلوج Blaug(١٩٧٠) وميشان Mishan (١٩٦٩) . والنقد الذي يوجه لهذا النظام هو أن مطالبة الطلاب بسداد السلفة بعد تخرجهم يحول دون تعليم أبناء الطبقات الفقيرة ، ولايشجع الطلب الاجتماعي على التعليم الجامعي والعالي . كما أنه يؤدي إلى زيادة نسبة الرسوب والاعادة بين الطلاب لاضطرارهم إلى العمل بعض الوقت لمواجهة ما يتطلبه تعليمهم ، إذ أن السلفة وحدها لاتكفي . كما أن هذا النظام يساعد على زيادة التضخم لأن الخريجين سيحملون عبء سداد سلفهم على من يقومون

باستخدامهم وتوظيفهم وذلك بمطالبتهم بأجور أعلى . وأخيراً فإن هذا النظام غير اقتصادي لما يتطلبه من أجهزة إدارية مكلفة ولمايواجهه من صعوبات ومشكلات في تحصيل السلف من الخريجين حين امتناعهم عن السداد أوهجرتهم خارج البلاد مما يعتبر هدراً للمال العام . بيد أن المدافعين عن هذا النظام يرون أنه يخفف العبء المالي عن الدولة ويحررها من تخصيص أموال عامة تنفق هباء أو في صورة منح. وهناك بديل لنظام السلف هو نظام فرض ضريبة يخصص ريعها على الانفاق على تشجيع الطلاب على الالتحاق بالتعليم الجامعي والعالي . وهذه الضريبة تتحملها الهيئات التجارية والاقتصادية وغيرها في البلاد وتسمى بضريبة الخريجين .

ومن أوائل الدول النامية التي استخدمت هذا النظام دول أمريكا اللاتينية منها كولومبيا عام ١٩٥٠ . كما استخدمته بعض دول آسيا مثل باكستان والهند وسيرلانكا ، وبعض دول أفريقيا مثل كينيا ونيجيريا وبعض الدول المتقدمة مثل الدول الاسكندنافية والأوربية بما فيها بريطانيا وأمريكا واليابان .

الكوبونات التعليمية : Educational Vouchers

هي منح مالية خاصة في صورة كوبونات تدفعها الحكومة إلى الآباء لمساعدتهم على تعليم أبنائهم في المدرسة التي يرغبونها . وترجع فكرة هذه الكوبونات إلى رجل الاقتصاد الأمريكي ميلتون فريد مان Milton Friedman . وقد تطورت الفكرة في بريطانيا على يد وايزمان Wiseman(١٩٥٩ ، ١٩٦٤) ووست West(١٩٦٥ ، ١٩٦٨) .

إن الفكرة الأساسية لنظام الكوبونات التعليمية تقوم على أساس أن كل الآباء ذوي الأطفال في سن المدرسة يستطيعون الحصول على كوبون بقيمة مالية معينة تعادل عادة تكاليف تعليم أبنائهم في المدرسة الحكومية . ويستخدم الآباء هذه الكوبونات لدفع مصاريف تعليم أبنائهم في المدرسة التي يرغبونها سواء كانت مدرسة حكومية أو خاصة . وعلى هذا تصبح المدرسة الحكومية أو الخاصة بمصروفات . وعلى الآباء أن يتحملوا أي زيادة مالية عن قيمة الكوبون إذا ما اختاروا مدرسة خاصة ذات مصروفات دراسية عالية . ويستخدم هذا النظام حاليا

في أمريكا وبريطانيا لاسيما بالنسبة لمدارس رياض الأطفال . والنقد الذي يوجه لهذا النظام عادة هو أنه يعمل على زيادة الفوارق الطبقية وعدم تكافؤ الفرص التعليمية لأنه يعتمد فيما يعتمد على قدرة الآباء المالية لتوفير تعليم أفضل لأبنائهم . ويدافع المنافحون عن هذا النظام بأنه يوفر الحرية للآباء لاختيار نوع التعليم الذي يرغبونه لأبنائهم . ويكون دور الحكومة حسب هذا النظام مقصورا على تمويل التعليم لضمان مستوى أساسي أو حد أدنى من خلال التفتيش الدوري على المدارس وفرض الانتظام في الدراسة حتى سن معينة . أما توفير التعليم نفسه فهو مسئولية المدارس الخاصة . وهي عادة مدارس تقوم على أساس الربح أو المكسب أو أنها مدارس لاتنشد هذا الربح أو المكسب .

مصادر أخرى :

من الوسائل التي استخدمت في بعض الدول لتخفيف الأعباء المالية على الدولة في تمويل التعليم قيام المجتمعات المحلية ببناء المدارس تطوعا من أبنائها ، واستخدام مواد البناء ولوازمه المقدمة مجانا أو التي يتبرع بها الخيرون . ففي دول مثل نيبال على سبيل المثال كل المدارس الابتدائية تقريبا ، وكثير من المدارس الثانوية قامت المجتمعات المحلية ببنائها وصيانتها . وفي تنزانيا وهي إحدى دول أفريقيا النامية يقوم الفلاحون ببناء المدارس الابتدائية ومنازل المعلمين وتقوم الحكومة بتقديم مواد البناء ولوازمه . ومن الوسائل الأخرى لتمويل التعليم قيام المعلمين والتلاميذ بانتاج وبيع سلع مختلفة في المدرسة . وقد أظهرت التجارب العالمية أن هناك طرقاً مختلفة لتمويل التعليم .

ومن الخطوات التي اتخذت في دعم تمويل التعليم في مصر صدور القانون رقم ٢٢٧ لعام ١٩٨٩ الخاص بإنشاء صندوق دعم وتمويل المشروعات التعليمية . والهدف من هذا الصندوق هو تمويل المشروعات التعليمية بما في ذلك إقامة المدارس والمنشأت والمراكز التعليمية وتجهيزها وصيانتها وترميمها في إطار الخطة القومية للتنمية . وحدد القانون مصادر متنوعة للصندوق منها إلى جانب ما تخصصه الدولة من ميزانية لها ، الرسوم والغرامات وبيع الطوابع وسندات بناء المدارس ، والاعانات والتبرعات والهبات والعطايا . وقد تلا ذلك عام ١٩٩٠

القانون رقم "١" بشأن إنشاء الجمعيات التعاونية التعليمية التي تقوم بمشروعات تعليمية خاصة تهدف إلى إنشاء المدارس ونشر التعليم .

الميزانية :

درجت الحكومات على تخصيص مبلغ معين من المال من ميزانية الدولة للإنفاق منه على التعليم . ولا شك في أن مثل هذه المخصصات ترتبط ارتباطاً مباشراً بالدخل القومي من جهة ، وميزانية الحكومة من جهة أخرى . ولذلك تعتبر النسبة بين ميزانية التعليم وكل من الدخل القومي والميزانية العامة من المعايير التي يستدل بها على الجهد النسبي الذي تبذله الدولة في التعليم ، وهو ما يمكن أن يتخذ أساساً للموازنة بين الدول المختلفة في هذا المضمار .

ونتيجة للتفاوت الكبير بين الدول فيما تخصصه للتعليم ، ورغبة في تبصير الحكومات بما ينبغي أن تخصصه في حدود امكانياتها ، فقد أوصت اليونسكو والمؤتمرات الدولية بمعدلات عالمية تراعيها الدول وتسترشد بها . وهي أن تكون ميزانية التعليم في حدود تتراوح من ١٤ ـ ١٧ ٪ من الميزانية العامة للدول ، وحوالي ٤ ـ ٥ ٪ من الدخل القومي ، وهي نسب تأخذ بها معظم الدول العربية وتزيد عليها في بعض الأحيان . ويشير تقرير المؤتمر الثقافي العربي السابق لجامعة الدول العربية (١٩٦٧) إلى وجود فجوة تمويلية خطيرة في البلاد العربية بين معدلات نمو التلاميذ وبين مخصصات التعليم من الدخل القومي ، واقترح التقرير عدة حلول أقل ماتوصف به أن « حلوها مر » منها استنباط مصادر إيراد جديدة أو زيادة الضرائب إستناداً إلى ما أشار به خبراء الأمم المتحدة من أن بإمكانيات الدول النامية أن ترفع نسبة ضرائبها من ١٠ ـ ١٥ ٪ من الدخل القومي إلى ٣٠ ـ ٤٠ ٪ وهي النسب التي حققتها البلاد المتقدمة كانجلترا وفرنسا . ومن هذه الحلول أيضاً خفض التكاليف التعليمية لاسيما تكاليف البناء. وعلى الرغم من مرور ثلاثين عاما على ما أشار إليه التقرير فمازالت هذه الفجوة قائمة . وتعمل الدول العربية جاهدة على سدها .

وتدل الزيادة المطردة الملحوظة في الميزانيات السنوية للتعليم على نمو النشاط التعليمي بصفة عامة . إلا أنه ينبغي أن نأخذ جانب الحذر والاحتياط في الوصول

إلى تعميمات من هذا النوع قبل التأكد من أن هذه الزيادة هي في الحقيقة زيادة في الجهد التعليمي ، فقد تكون هذه الزيادة راجعة إلى ارتفاع مستوى المعيشة أوغلاء الأسعار وسعر التكلفة أو انخفاض قيمة العملة القومية أو زيادة رواتب المعلمين . ففي بحث أجرى في الولايات المتحدة على تتبع الزيادة في ميزانيات التعليم على مدى ربع قرن وجد أن حوالي ٢١ ٪ من هذه الزيادة يرجع إلى ارتفاع الأسعار وحدها ، وأن حوالي ٢٦ ٪ منهايرجع إلى الزيادة في رواتب المعلمين وعلاواتهم وترقياتهم ، ومن هنا أيضاً يمكننا أن نفهم بسهولة السبب الرئيسي الذي يحول عادة دون تحسين الوضع المادي للمعلمين . وذلك لأن رواتب المعلمين تمثل عادة أكبر نصيب في النفقات الدورية للميزانية حيث تصل إلى ما يتراوح بين ٧٠ ـ ٨٠ ٪ من هذه الميزانية . وباقي الميزانية يوزع على أنواع التعليم المختلفة حسب أولوياتها . ويمثل التعليم الأساسي المقام الأول في مصر وغيرها من البلاد العربية .

وتمثل ميزانية التعليم الجهد النسبي للإنفاق علي التعليم وماتوليه الدولة من عناية واهتمام به . وهناك بعض المؤشرات التي يهتدى بها رجال الاقتصاد والتربية للحكم على مقدار هذا الجهد النسبي . منها علاقة ميزانية التعليم بالدخل القومي . فالنسبة بين ميزانية التعليم والدخل القومي تدل على المجهود التعليمي للمجتمع ، ومقدار ما يمكن أن يستثمر في التعليم .

وتبلغ ميزانية التعليم في العالم العربي ما يقرب من ثلاثين بليون دولار ، أي ما يعادل حوالي ٦ ٪ من الناتج القومي العام . وهو يتفق مع المعدلات العالمية التي توصي بها الهيئات الدولية . وفي مصر زادت ميزانية التعليم عام ١٩٩٧ عن أحد عشر ملياراً من الجنيهات أو مايعادل ١٥ ٪ من الميزانية العامة للدولة ، وهي تعتبر قفزة كبيرة بعد توالي انخفاضها كنسبة مئوية من الميزانية خلال السنوات السابقة . فقد كانت نسبتها ١٠,١ ٪ من الميزانية العامة عام ١٩٨١ وهبطت إلى ٨,٥ ٪ عام ١٩٨٧ . وتبلغ الميزانية الحالية تقريبا نفس النسبة المئوية من الناتج القومي العام في البلاد العربية وهو ٦ ٪ .

ومن المؤشرات التي يهتدي بها أيضاً ميزانية التعليم إلى الميزنية العامة وتمثل هذه النسبة ما توليه الدولة من اهتمام بالتعليم في علاقته بالقطاعات والأنشطة المختلفة في الصناعة والزراعة والتجارة والصحة والاسكان والمواصلات

وغيرها . ويوصي عادة بأن تكون نسبة ما يخصص للتعليم من الميزانية العامة للدولة في حدود تتراوح بين ١٢ ـ ١٥ ٪ .

ومن المؤشرات أيضاً ما يخص كل فرد في المجتمع من ميزانية التعليم . وذلك بقسمة مجموع الميزانية على عدد السكان . وناتج عملية القسمة يمثل نصيب الفرد من الميزانية كأن نقول مثلا إن نصيب الفرد من الميزانية هو مائه جنيها . إلا أن هذا الرقم ينبغي تفسيره في ضوء مستوى المعيشة والأجور السائدة في المجتمع حتى يكون له معنى .

ومن المؤشرات الأخرى توزيع الميزانية على مختلف مراحل التعليم وأنواعه . ويدل هذا التوزيع على الأهمية النسبية التي توليها السياسة التعليمية لكل مرحلة تعليمية ، ولكل نوع من التعليم . ويرتبط بذلك أيضاً معدل تكلفة التلميذ في كل مرحلة تعليمية . وهذا المعدل قد يتخذ أساساً للمقارنة بين الدول. إلا أن دلالته تكون مضللة وخداعة وعديمة المغزى ما لم يفسر في ضوء الأجور ومستويات المعيشة السائدة .

وتختلف الدول العربية في معدلات تكلفة كل تلميذ . وتعتبر دولة قطر في إحصائية سابقة أشرت إليها في كتابي عن التعليم في دول الخليج العربية أعلى دولة خليجية من حيث ما ينفق على تعليم كل تلميذ ، وهو وضع نادينا في وقتها بأن يكون محل اهتمام ونظر . ويبلغ متوسط ما ينفق على التلميذ الواحد في التعليم العام في العالم العربي كله حوالي ١١٤ دولاراً مقارناً بالدول الآتية :

- ٢٠٢ دولاراً لكل العالم .
- ٣٥ دولاراً للدول الأفريقية .
- ٥٢٠ دولاراً لدول أوربا .
- ٣٥٠٠ دولاراً في أمريكا .
- ٣٠٠٠ دولاراً في بريطانيا .
- ٢٥٠٠ دولاراً في فرنسا والمانيا .
- ٣٥٠٠ دولاراً في اليابان .
- ١٤٠ دولاراً في مصر .

- ٣٠٠ دولاراً في الأردن .
- ١٥٠ دولاراً في المغرب .
- ١٩٠ دولاراً في تونس .

ومن الواضح تدني ما ينفق على التلميذ في التعليم العام في الوطن العربي عن المعدل العالمي . وهو وضع يحتاج إلى تأمل ودراسة . كما أن الدول العربية تتفاوت في تكلفة تعليم التلميذ في التعليم العام بها . وهو وضع ينبغي مراجعته في كل دولة على حده وفق ما تقتضيه ظروفها . وبالنسبة للدول العربية الأغنى نسبياً وهي دول الخليج العربية ينبغي أن تستهدف هذه المراجعة ترشيد التكلفة وتلافي ما قد يكون فيها من هدر أو ضياع للمال العام بدون مبرر .

تركيب الميزانية :

أما من حيث تركيب الميزانية فإنها تتكون عادة من بنود متعددة يمكن إدراجها تحت قسمين كبيرين :

أ ـ التكاليف الرأسمالية أو النفقات الثابتة وهي تشكل تكاليف الأراضي والمباني والمعدات والأدوات والتجهيزات والأثاث .

ب ـ التكاليف والنفقات الدورية وهي تشمل مرتبات المعلمين والإدارة والإيجارات وتكاليف المياة والنور والصيانة .

ويجب ألا تكون الميزانية جامدة وغير مرنة . فهي تعتبر أداة للرقابة لأنها تحدد الأنشطة التي تدور في نطاقها وهي تحكم القرارات التي تتخذ . وأي مدير أو مسئول لابد وأن يكون لديه مبرر قوي لطلب الزياة من المال . وهو في هذه الحالة قد يتعرض للنقد على قصور تخطيطه إذا كان في الإمكان توقع حدوث مثل هذه الزيادة ، وإذا وفرمن ميزانيته قد يتعرض أيضاً للنقد على قصور تخطيطه وعدم تحقيقه للواجبات التي حددت له بموجب الأموال المرصودة في ميزانيته . وهذا يعتبر عيبا في حقه . وينبغي أن يكون هناك تقويم لكل ميزانية ولعملياتها . ويمكن عمل ذلك بدراسة جوانب الميزانية في أبعادها الثلاثة: الإيرادات والمصروفات والخطة أو البرنامج التعليمي . وينبغي أن يكون

المعيار النهائي للحكم على الميزانية هو مقدار ما أسهمت به من أجل خدمة التلاميذ والمجتمع .

وتلعب السياسة العامة للبلاد دورا في تحديد ما يخصص للتعليم من الميزانية العامة للدولة ، فحجم هذه الميزانية يتوقف في صورته النهائية على نظرة حكام البلاد لأهمية التعليم والأولويات التي تعطى له ، ومدى نجاح وزير التربية والتعليم في عرض ميزانيته لهذه السلطات وإقناعهم بالموافقة عليها .

وفي مصر وغيرهامن البلاد العربية تمارس وزارة المالية نفوذاً كبيراً على ميزانية الوزارت المختلفة ومنها وزارة التربية والتعليم لاسيما في تحديد حجم الميزانية في صورتها النهائية . كما أنهاتضع قيوداً وشروطاً معينة على التصرف فيها والصرف منها . ويتحتم على وزارة التربية والتعليم أن ترجع إليها في بعض الأحيان لأخذ موافقتها على التصرف في بعض بنود الميزانية أو نقل أموال من بند إلى بند آخر .

وتمثل تكاليف إنشاء المدارس الجديدة في مصر وتكاليف صيانة وترميم المباني المدرسية القديمة عبئا ضخماً على ميزانية التعليم لأن تكاليف صيانة المباني القائمة فقط يقدر بما بين ١٥ إلى ٢٠ بليون جنيه . فإذا أضفناإلى ذلك تكاليف الإنشاءات الجديدة التي تصل إلي نفس التقدير ، أمكننا أن نتصور ضخامة الأموال المطلوبة . وفي محاولة لعلاج مشكلة الأبنية المدرسية وهي مشكلة ليست قاصرة على مصر وحدها نجد أن قرار الرئيس الجمهورية رقم ٤٨٨ لسنة ١٩٨٨ الخاص بإنشاء الهيئة العامة للأبنية التعليمية في مصر قد حدد مصادر تمويلها على النحو الاتي :

- ما يخصص منها في الميزانية العامة للدولة .
- المنح والقروض المحلية والأجنبية التي تعتمد لصالح الهيئة .
- ما يؤول إليها مقابل ما تؤديه الهيئة للغير من خدمات .
- عائد استثمار أموال الهيئة .
- الاعانات والهبات والوصايا والتبرعات .

وهي مصادر جيدة وفعالة لو أحسن استخدامهاسواء في جلب الموارد أو انفاقها .